٢٠٠٦

يوم

عبد السلام شعيب

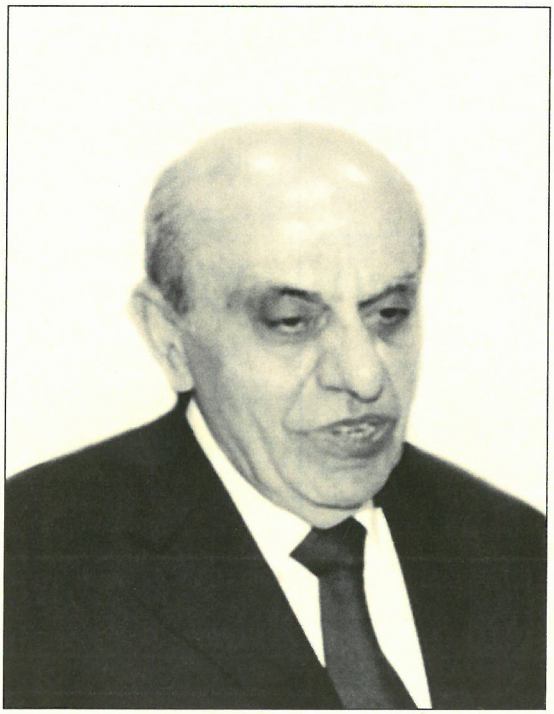

■ حياته في سطور

- وُلِدَ في صيدا عام ١٩٣٧.
- تلقّى دروسه الابتدائية والتكميلية في المدرسة الإنجيلية في صيدا ومن ثم تابع دراسته الثانوية في الكلّية العامة IC في بيروت.
- نال شهادة السوفومور - آداب من الجامعة الأميركيّة في بيروت.

■ الشهادات العلمية

- إجازة الحقوق (كلّية الحقوق في الجامعة اللبنانيّة) عام ١٩٦١.
- شهادة في القانون الأميركي والمقارن من جامعة كولومبيا - ليدن عام ١٩٦٣.
- دكتوراه دولة في الحقوق من جامعة السوربون في باريس عام ١٩٦٥.

■ الوظائف الأكاديميّة

- أستاذ محاضر في كلّية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانيّة منذ العام ١٩٦٥ حتّى الآن.
- أستاذ محاضر في كلّية إدارة الأعمال والاقتصاد في الجامعة اللبنانيّة من العام ١٩٧٦ - ١٩٨١.
- أستاذ مشرف على الامتحانات في كل من جامعة القدّيس يوسف والجامعة العربيّة منذ العام ١٩٦٦ حتّى ١٩٧٣.
- نائب رئيس اللجنة الوطنيّة الأكاديميّة الدولية للقانون المقارن منذ العام ٢٠٠١.
- عضو المجلس الأعلى للتحكيم اللبناني والدولي منذ العام ١٩٩٨.
- عضو المؤسّسة القانونية للدراسات والاستشارات والتحكيم.

■ النشاطات المهنية والوطنيّة الحالية

- رئيس لجنة الدفاع عن الحرّيات العامة وحقوق الإنسان في نقابة المحامين في بيروت منذ العام ١٩٩٦.
- عضو الهيئة الوطنيّة الخاصة بإعداد قانون الانتخاب في لبنان.
- يشرف على رسائل الدراسات العليا وأطروحات الدكتوراه في القانون الخاص وقانون الأعمال في كلّية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانيّة.
- آخر مناقشة رسالة أشرف عليها «دور الشركات المغفلة في النظام الاقتصادي المعاصر عام ٢٠٠٥».

■ الوظائف والنشاطات السابقة

- مستشار سابق في رئاسة الوزراء لشؤون الإصلاح الإداري ١٩٧٣ - ١٩٧٧.
- مستشار سابق قانوني وإداري لكلّ من وزارتي المال والعمل على فترات ومنذ العام ١٩٨٠ - ١٩٩٠.
- رئيس سابق للمجلس التأديبي في نقابة المحامين في بيروت ١٩٩٢ - ١٩٩٤.
- عضو لجنة توحيد وتحديث القوانين في وزارة العدل ما بين ١٩٩٢ - ١٩٩٨.
- عضو الهيئة الوطنيّة للمفقودين أثناء الحرب ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣.
- شارك مع لجان وزارة العدل في إعداد مشروع قانون أصول المحاكمات الجزائية الجديد في العام ٢٠٠٠.
- مثّل لبنان أمام المفوضية العليا لحقوق الإنسان - الأمم المتحدة في جنيف عام ٢٠٠١ بخصوص الأشخاص المفقودين في لبنان.

■ الأبحاث والمحاضرات

١- الديمقراطيّة وقانون العلم عام ١٩٨٤، محاضرة في المجلس الثقافي للبنان الجنوبي.

٢- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في القوانين اللبنانيّة. محاضرة في دار الندوة بناء على دعوة من الجمعية اللبنانيّة لحقوق الإنسان عام ١٩٨٨.

٣- «حقوق الإنسان في الميزان». محاضرة أُلقيت من الإذاعة اللبنانيّة عام ١٩٨٨.

٤- «الوضع القانوني للمرأة في التشريع اللبناني». محاضرة في الجامعة اللبنانيّة الأميركيّة عام ١٩٨٩.

٥- «حرّية الإعلام المرئي والمسموع». محاضرة في المؤتمر الدولي حول الإعلام المرئي والمسموع في نقابة المحامين في بيروت عام ١٩٩٦.

٦- «قانون العمل بين المرونة والحماية». في ندوة BOT التي أشرفت عليها نقابة المحامين قي بيروت والاتحاد الدولي للمحامين عام ١٩٩٧ في فندق ريجنسي - أدما.

٧- «الإعلام ومشكلات المجتمع الأهلي». محاضرة بناء لطلب المجلس الوطني للإعلام عام ١٩٩٩.

٨- «القضاة وضمانات المتقاضين». محاضرة ألقيت في دار الأونسكو أثناء «مؤتمر العدالة ومواكبة العصر» الذي أعدّته وزارة العدل عام ٢٠٠١.

٩- «مستقبل قانون العمل في البلاد العربيّة في ضوء العولمة». محاضرة أُلقيت في كلّية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اليسوعية عام ٢٠٠٢.

١٠- «الحركة العربيّة لحقوق الإنسان» (إشكاليات- آفاق)، مداخلة أُلقيت أثناء انعقاد مؤتمر اتحاد المحامين العرب في بيروت عام ٢٠٠١ في فندق الكومودور.

ايها الحفل الكريم ،

للعام العاشر على التوالي ، يحتفل اللبنانيون في لبنان بالذكرى السنوية للاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ولم يعد هذا الاحتفال مجرد مهرجان خطابي تقليدي لذكرى عابرة ، بل تحول في نفوس اللبنانيين الى عهد متجدد والتزام راسخ وعقيدة لشرعة حقوق الانسان وبما تمثله من مبادئ وقيم ولشرعة حقوق الشعوب وبما تجسده من حقوق في تقرير المصير وحمايه الاوطان من العدوان .

وفي هذا اليوم ، وشأن الاعوام السابقة ، يقف اللبنانيون وقفة تأمل وحساب مع الذات والضمير ليتساءلوا عن حال حقوق الانسان في الوطن الذي رعى هذه الحقوق وشكل فيه صياغتها ، ويتساءلوا عما فعلوه من أجل رفعة هذه الحقوق والدفاع عنها .

ويتذكر اللبنانيون بكثير من الالم كيف تعرضت حقوق الانسان في لبنان ، وخلال الاعوام الماضية لكل انواع الانتهاكات من اجتياحات للارض ، فالتسلط على قرار الانسان ومصادرة حقوقه السياسية وتنظيم القهر والاذلال الذي تعرض له الانسان في لبنان بقمع رفوع الرأس بقاومة المحتل والتسلط والظلم فاستعاد بذلك كرامته الانسانية وحريته الفردية وقراره الوطني .

وبالرغم من هذه الامس التي لاحقت الانسان خلال هذا العام ، فان حقوق الانسان في لبنان لم تستعد عافيتها بعد وما زالت تعاني الكثير وتعيش في ازمة مستمرة .

ويدعونا الالتزام بكل حرص على بناء دولة الانسان وحقوق الانسان في لبنان والتطلع الى وحدته وطمأنينته لبناء حقيقية راسخة تقوم على أساس مواطنية الانسان وليس على اساس طائفته او مذهبه مع الاحترام الكامل لجميع الاديان والطوائف في لبنان في حدود ما نص عليه الدستور .

نموذج من خطّ عبد السلام شعيب

كلمة المحامي هيكل درغام

أيّها الأصدقاء،

نجتمع الليلة في رحاب المهرجان اللبناني للكتاب للسنة الخامسة والعشرين الذي تحييه الحركة الثقافيّة - انطلياس حول رجل القانون والمحاماة رجل الحرّيات العامة، وحقوق الإنسان، رجل العلم، والكفاءة، والوطنيّة، والضمير، رجل التسامح واحترام التنوّع وقبول الآخر.

التزم بحقوق الإنسان والحرّيات العامة كإحدى الوسائل لتعميق التربية المدنية التي بها يمكن مواجهة موجات الفوضى والتبعية والتخلّف.

عبد السلام شعيب ينتمي إلى جيل الفرح من أبناء لبنان، الجيل الذي عاصر الإمام المغيّب موسى الصدر، وريمون إدّه، وكمال جنبلاط ومعروف سعد وغيرهم الكثير... إنه من أبناء النخبة اللبنانيّة، ابن منطقة الجنوب القادم إلى لبنان العيش المشترك، من البقعة المفصلية بين جبل الشوف وجبل عامل، وسهل البقاع، وشاطئ صيدا، هذه السمة تلقّفها علَمنا باكراً فلم يرَ فيها إلاّ حافزاً للتلاقي، ولتأكيد الفرادة.

لم يحبط أمام النكسات والصعوبات بل رسّخ إيمانه بغنى النسيج اللبناني، مشاركاً في بناء تجربة النجاح والأمل في رسالة المحاماة من جهة، وهاجس الحرّيات العامة وحقوق الإنسان بما هي قيمة مطلقة من جهة ثانية، هاجسه لبنان الدولة، والعبور بلبنان من جبل النار إلى برّ الأمان، من بؤرة التخلّف إلى واحة الحداثة والسلام.

نذر حياته للمحاماة مدافعاً عن الإنسان لرفع الظلم والمعاناة عنه، مسخّراً كل طاقاته لإعلاء شأن الكلمة دفاعاً عن الحقّ والحقيقة.

ابتدأ الخطابة في سنّ السابعة عشرة من عمره. المحاماة عنده أداة نضال دفاعاً عن سيادة الدولة اللبنانيّة، هذه الدولة التي أحبّها، وعمل لأجلها، اتّصف عمله بالنزاهة والبداهة والتخطيط، والترفّع (لم يقبض من الدولة اللبنانيّة أي مبلغ من المال عن كل الأعمال والتكليفات التي قام بها. درّس أكثر من أربعين سنة في الجامعة اللبنانيّة لم يقبض أي مبلغ من المال مساهمةً منه في رفع شأن الجامعة - كلّية الحقوق - كلّية إدارة الأعمال والاقتصاد - مستشار سابق في رئاسة الوزراء لشؤون الإصلاح الإداري - مستشار سابق قانوني وإداري لكلّ من وزارتي المال والعمل).

ساهم في توحيد مصطلحات قانون العمل العربي.

عضو الهيئة الوطنيّة الخاصة بإعداد قانون الانتخابات في لبنان، رفض هو وزميلان قانونيّان كبيران، قبض نصيبهم من الاعتماد المخصّص لهم وأعادوا المبالغ إلى الخزينة.

مثّل لبنان أمام المفوضية العليا لحقوق الإنسان، بالأمم المتحدة في جنيف عام ٢٠٠١ وألقى كلمة بخصوص موضوع المفقودين في لبنان مع تقديمه مذكّرة خطية،

كان يتوخّى من التدريس أن تكون الجامعة اللبنانيّة مركزاً للتفوق والامتياز ومقاماً رفيعاً للثقافة وحيّزاً للحرّية ونقل المعارف في مدى تأثيرها على مستقبل الإنسان على المستوى الاجتماعي باعتبار أن الجامعة مدعوّة إلى التكيف مع حاجات المجتمع المتغيّرة.

كان دائماً يخشى من انهيار التعليم العالي في لبنان لأن الانهيار الأكاديمي يرافقه تردٍّ ثقافي والتردّي الثقافي يؤدّي إلى انحلال سياسي وهو مصدر الإنهيارات والإرباكات.

كان شديد الميل إلى إعداد المشاريع لإصلاح المجتمع والدولة اللبنانيّة.

انخرط في اللجان العديدة والمتخصّصة التي تتناول الحقول الواجب إصلاحها ومن شأنها أن تنوّر الرأي العام وتصلح الإدارة.

رجل اتّصف بالعزم والثبات يرى من واجبه الأخلاقي تنوير المشرّعين والرأي العام لاعتماد الخيارات الأكثر ملاءمة في مجال الإصلاح.

سخر من كل الذين باعوا وطنهم قصداً أو عن غير قصد، سذّجاً كانوا أم أغبياء، مغلوباً على أمرهم أو شبه أحرار.

ندّد بتقويض صدقية القضاء جراء التدخّلات في شؤونه، لم يرضخ لإغراءات الأمر الواقع، لم تسقط يوماً من ذهنه المطالبة باستقلال لبنان وحرّية قراره. ارتضى حقل الحرّيات العامة وحقوق الإنسان والديمقراطيّة مراهناً على استتباب السلم الأهلي (هو حالياً رئيس لجنة الحرّيات العامة وحقوق الإنسان في نقابة محامي بيروت).

قاوم بجدّية القيم المستعارة التي فرضها المحتلّ وأعوانه على المجتمع اللبناني: الجاه، والمال، والرشوة، والتزوير، والسرقة، واللامبالاة والعظامية والميغالومانيا Migalomania.

آمن بأن تقاليد شعبنا اللبناني باحترام الحرّيات العامة وفي طليعتها حرّية الاجتماع والإعلام والتعبير والتظاهر وسائر أشكال الضغط الديمقراطي المنظَّم هي من الثوابت التي لا يمكن التهاون بصددها، فكان له موقف مستنكر وشاجب لكلّ الإجراءات القمعية الخارجة عن بديهيات القوانين والأنظمة المرعية الإجراء التي اتّخذتها السلطة في الأيّام السابقة ودان بشدّة العنف والإرهاب الذي ضرب لبنان.

وفي لقائنا الليلة مع الدكتور عبد السلام شعيب، توجّه الحركة الثقافيّة - انطلياس تحيّة إكبار وتقدير إلى نقيب المحامين الصديق بطرس ضومط ولجميع الحاضرين من أصدقائه وأهله وقادريه، وأخصّ منهم الدكتور محمد فائق الذي شرّفنا بحضوره.

الوزير الدكتور محمد فائق أمين عام المنظّمة العربيّة لحقوق الإنسان هو علَم كبير من أعلام ثقافتنا ونضالنا العربيّين. هو وليد الإرادة المستجيبة بالصدق والالتزام لنسيج المبادئ التي حكمت عقله، إرادته صلبة لا تلين ولا تتعب، في سيرته ظمأ معرفي لا يرتوي، تجلّياته تجاوزت حدود الوطن الصغير - الكبير مصر لتطال البلاد العربيّة، لقد أدرك علمنا الكبير دور الأمانة العامة للمنظّمة العربيّة لحقوق الإنسان، وهي منظّمة غير حكومية لها صفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. وهو حالياً يشغل منصب الأمين العام وعضو المجلس القومي لحقوق الإنسان ومدير ومالك لدار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، ويشرف ويساهم في العديد من المؤسّسات والمنظّمات الإنسانية في مصر والوطن العربي.

عمل أميناً عاماً مساعداً للأمم المتحدة عضواً في اللجنة الدولية للتحقيق حول درافور ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥.

وزير الإعلام - وزير الدولة للشؤون الخارجية - وزير الإرشاد القومي. مدير مكتب ومستشار الرئيس الراحل جمال عبد الناصر للشؤون الأفريقيّة والآسيوية، عضو منتخب في المجلس النيابي المصري عن دائرة قصر النيل لدورتين متتاليتين، أمين الشؤون الخارجية في الاتحاد الاشتراكي.

المهام

رأس وفد مصر في مؤتمرات القمة الأفريقيّة لمنظّمة الوحدة الأفريقيّة لثلاث دورات ممثّلاً للرئيس جمال عبد الناصر.

ممثّل مصر في اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة من عام ١٩٦٢ إلى ١٩٦٥. ساهم في حركة التحرّر الافريقيّة المناضلة من أجل استقلال الدول الافريقيّة ١٩٥٣ و١٩٧١.

عضو مؤسّسة في حركة تضامن الشعوب الافريقيّة والآسيوية، مثّل مصر في العديد من المؤتمرات الدولية، كما كان المبعوث الشخصي للرئيس جمال عبد الناصر في مهام رسمية في البلاد العربيّة والافريقيّة.

له عدّة أبحاث عن إفريقيا وقضايا حقوق الإنسان ومن أهمّ مؤلّفاته كتاب «عبد الناصر والثورة الافريقيّة».

هذا العالم المغتني بسعة الاختبار العارف كيف يرسم بعض العرب صورتهم وكيف يقدّمون أنفسهم. الذي شرّفنا بحضوره. الكلام له فليتفضّل.

كلمة الأستاذ محمد فائق

الأخوات الإخوة الأعزّاء...

إسمحوا لي أن أعبّر عن سعادتي في أن أشارك الحركة الثقافيّة - انطلياس في تكريم فارس من فرسان الحرّية وأحد رموز نقابة المحامين، الذي يسعدني تكريمه وتشرّفني صداقته، هو الأستاذ عبد السلام شعيب. بتكريم عبد السلام شعيب في هذا الوقت تحديداً هو رسالة إلى شعب لبنان والقوى السياسية المختلفة، لأن شعيب يجسّد مجموعة من القيم والأفكار والمواقف التي يحتاجها لبنان اليوم أكثر من أي وقت مضى. فهو لا يعرف الكراهية ولا التعصّب. يجمع ولا يفرّق، يسمو بوطنيته على كل ما عداها. الوفاء عنده قيمة مقدَّسة.

ويسعدني أن أكون هنا في لبنان بلد الحرّية وموطن الأحرار، فالحرّية في لبنان - لها مذاق وطعم خاص يختلف عنه في أي مكان آخر - فهي مكوّن أساسي تكوّن في لبنان عبر التاريخ، ولكنه تراكم كلّه في المواطن اللبناني الفرد نفسه وأصبحت الحرّية جزءاً من شخصيّة وحياة كل لبناني قبل أن يكتسبها من نظام حكم أو دستور، وهذا في رأيي هو سرّ عظمة لبنان وقوة اللبنانيّين وقدرتهم على الابتكار والإبداع متخطّين التحدّيات والصعاب.

ولم يكن غريباً أن يسهم لبناني هو شارل مالك في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي هو الأساس في منظومة حقوق الإنسان الدولية وأن يسهم لبناني آخر - هو جوزيف مغيزل - في تأسيس المنظّمة العربيّة لحقوق الإنسان وإنشاء أوّل لجنة برلمانية لحقوق الإنسان في الوطن العربي.

وعبد السلام شعيب هو من نفس قائمة ونوعية هؤلاء النبلاء، عرفته في قلب الحركة العربيّة لحقوق الإنسان من أشدّ دعاة الحرّية واحترام حقوق الإنسان بكلّ أبعادها المختلفة يؤكّد على حقّ المواطنة ومشاركة المرأة وإنصافها ويرفض سياسة الإبعاد والإقصاء ويدعو لثقافة التسامح التي تجمع بين الأفراد - أنا والآخر وليس أنا أو الآخر - ويؤمن شعيب بالتنوّع والتعدّد ويرى أن الاختلاف لا يجوز أن يكون سبباً في الخلاف بل أنه مصدر قوّة ودافع للإبداع. ولشعيب العديد من المحاضرات والمساهمات الممتعة المنشورة عن مفاهيم حقوق الإنسان وثقافتها والتي كان لها دور أساسي في دعم حركة حقوق الإنسان وتنوير العقول ليس في لبنان فقط ولكن في الوطن العربي.

الأخوات والإخوة الأعزّاء...

ان هؤلاء الأحرار - شعيب ومغيزل ومالك - واللبنانيّين أمثالهم في مختلف المجالات الذين تكرّمونهم هم الذين جعلوا من لبنان مركزاً للفكر والإشعاع الثقافي والحضاري في الوطن العربي. ولبنان بتعدّده وتنوّعه وبانفتاحه على ثقافة الغرب وانتشار أبنائه المهاجرين في أنحاء الدنيا مع التمسّك بالجذور والهوية العربيّة كل ذلك جعل منه نموذجاً فريداً وقاطرة للتنوير والتقدّم في وطننا العربي، يجمع بين التعدّد والوحدة - وحدة لبنان - وهي وحدة اختبرتها الصراعات والحرب الأهلية التي خرج منها اللبنانيون أكثر قناعة بوحدتهم، وأكثر ارتباطاً بأمتهم العربيّة وهكذا دائماً عندما تضطرب الأمور في لبنان وتخرج الطائفية على السطح تكون الهوية العربيّة هي طوق النجاة الذي يعيد للبنان وحدته وتوازنه وعندما يتعافى لبنان وتسمو الوطنيّة على ما عداها من طائفية وأديان، يصبح لبنان نموذجاً ورسالة مفيدة لأمته العربيّة.

وقد سعدت بالتعرّف على الحركة الثقافيّة - انطلياس التي اتّخذت من ثقافة الحرّية وحرّية الثقافة أساساً لوحدة لبنان واستقلاله وتأكيد هويته العربيّة والانفتاح على كل ما هو جديد في العالم. وكان من الطبيعي أن تتوثق العلاقة بين انطلياس ونقابة المحامين اللبنانيّين قلعة الحرّية وصوت مَن لا صوت له خاصة لجنة الحرّيات التي يرأسها فارسنا الأستاذ الدكتور عبد السلام شعيب.

الأخوات والإخوة الأعزّاء...

لقد جاء اختيار الدكتور عبد السلام شعيب رئيس لجنة الحرّيات في نقابة المحامين منذ عام ١٩٩٦ ليكون الشخصيّة المكرّمة هذا العام، جاء ذلك تكريماً وإحياءاً لكلّ المبادئ التي قامت من أجلها الحركة الثقافيّة - انطلياس وتكريماً لنقابة المحامين اللبنانيّين، فالدكتور شعيب فارس أصيل من فرسان الحرّية، يشهد له بذلك تاريخه المشرّف سواء بدراساته التي بدأت من صيدا إلى الولايات المتحدة مروراً بالسربون في باريس، ودرجاته العلمية التي أهّلته وزوّدته بالمعرفة عن كل ما يتعلّق بالحرّية وحقوق الإنسان والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني أو بممارسته ونضالاته عندما حمل السلاح مقاوماً للغزو الإسرائيلي للجنوب والنضال في قلب حركة حقوق الإنسان وفي نقابة المحامين. والأهم من ذلك كلّه أنه التزم في حياته كلّها وفي المناصب التي شغلها بما جاء في هذه المواثيق والمبادئ

الإنسانية والقيم الأخلاقية في إطار من الوطنيّة الصادقة وتجسيداً للروح اللبنانيّة الحلوة والعقل المنفتح على كل ما هو جديد في عالمنا الفسيح. والدكتور شعيب في كل ذلك يحمل هموم أمته وجذوره العربيّة التي استمدّها من لبنان درّة الوطن العربي. وعرف شعيب أننا في عالم لم يعد فيه مكان للكيانات الصغيرة، وأن لبنان بالعرب كيان كبير. كما يعرف أيضاً أن الكيانات الكبيرة لا يصنعها إلاّ دول مستقلّة ذات سيادة وإرادة حرّة، فالحرّية هي التي تصنع التوحّد ولذلك كان شعيب مع الاستقلال دائماً لكلّ الأراضي العربيّة، حريصاً على تحقيق حرّيتها كما هو حريص على حرّية لبنان وصيانة استقلاله.

الأخوات والإخوة الأعزّاء...

تحتاج أمتنا إلى كل الأحرار المناضلين من أجل الحرّية واحترام حقوق الإنسان، من أمثال عبد السلام شعيب، رجالاً ونساءً لتحرير وطننا العربي من القهر والقمع، من الجهل والفقر، من التجزئة والتشرذم، من التعصّب وثقافة الاستبعاد والاستقصاء، نحتاج لثقافة انطلياس التي توحّد الأمة، نحتاج للبنان، لبنان المعافى الموحّد، لبنان الرسالة والنموذج، لبنان المقاومة. فلبنان هو الدولة العربيّة الوحيدة التي أخرجت إسرائيل من أرضها المحتلّة في الجنوب دون أن تقدّم أيّ تنازلات، وذلك لأن لبنان كلّه حكومة وشعباً وقف مع المقاومة وتحمّل تكلفتها، وانني ما زلت أذكر كلمات الشهيد الرئيس رفيق الحريري عبر شاشات الفضائيات وهو يقول «لسنا أوّل شعب يقاوم الإحتلال».

الأخوات والإخوة الأعزّاء...

في هذه الظروف الدقيقة والصعبة التي يعيشها لبنان فإنني من الذين اعتقدوا أن لبنان على أعتاب تحوّل ديمقراطي بالغ الأهمّية لإبقاء أهله هنا في لبنان بعيداً عن أي تدخّلات خارجية.

فالديمقراطيّة لا يقيمها إلاّ أهلها، فهي ليست سلعة قابلة للتصدير، ولا يمكن أن تُفرض من الخارج بالاحتلال أو العدوان. فاحتلال العراق لم يأتِ بالديمقراطيّة، ولكنه أشاع الإرهاب، وسحب الولاء من الدولة المدنية إلى القبائل والطوائف وهدّد وحدة الوطن، واشتعلت في وجوده الخلافات الطائفية التي وضعت العراق على أعتاب حرب أهلية. إن احتلال أي جزء من الوطن العربي هو انتقاص من حرّيتنا وتهديد لسلامتنا من حقّنا بل من واجبنا أن نقاومه في العراق وفي الجولان وشبعا وفي فلسطين حيث ارتكبت

إسرائيل أبشع الجرائم ضدّ الإنسانية، وجرائم حرب وأقامت جدار العزل القسري خلافاً للقانون الدولي ولحكم محكمة العدل الدولية.

لقد كان لبنان دائماً ملتقى ومنبراً لكلّ الأطراف في الوطن العربي، فهل تنجح الأطراف اللبنانيّة في حوارها؟ إن ثقتنا بشعب لبنان كبيرة وبلا حدود، ونعرف أن لبنان سوف يبقى نموذجاً ورسالة لكلّ العرب.

الأخوات والإخوة الأعزّاء...

إن الكلمات لا يمكن أن تفي الأستاذ الدكتور عبد السلام شعيب حقّه، وإنما أردت أن أعرض بعضاً من أفكاره، وأهمّية ذلك أن الرجل يفعل ما يقول؟، ويملك قدرة الفعل، باتصالاته الواسعة لبنانياً وعربياً ودولياً، وبحكم وجوده فاعلاً في نقابة المحامين اللبنانيّين، ووجوده في قلب حركة حقوق الإنسان. فتحيّة وتهنئة له من القلب، وتحيّة لنقابة المحامين، وتحيّة وتقدير للحركة الثقافيّة - انطلياس وتحيّة لكم أيّها الأخوان والإخوات لحضوركم وفاءً لهذا الرجل النبيل.

عاش لبنان حرّاً، والسلام عليكم ورحمة الله.

كلمة الدكتور عبد السلام شعيب في يوم تكريمه

تتبادر إلى الذهن في هذه المناسبة ذكريات وأحداث الماضي على اختلاف صورها، المضيئة منها والمظلمة، الحلوة والمرّة، وتتداخل في آن معاً مع الطموحات والآمال التي ما زالت تختلج في النفس لما تبقّى من المستقبل.

كما تتراءى أمام ناظري رحلة العمر التي لم تنته بعد منذ بداياتها وفي كل مراحلها، كأنها ومضة من الزمن أو غفلة منه.

وأتوقّف اليوم لأتساءل مع الذات كما يفعل كل فرد يعتلي هذه المنصّة: هل أدّيت واجبي في مسيرة الحياة وأنجزت ما رسمته لنفسي من تطلّعات وطموحات؟

لقد تأثّرت بمسيرة حياتي شأن الآخرين بالبيئة التي عشت فيها وبالمحيط الذي احتضنني.

نشأت في بيت علّمني محبّة الناس ونصرة المظلوم والاهتمام بالآخر أكثر من الذات،

وفي مدينة رسّخت في نفسي الإيمان العميق بالوطن وكانت دائماً القدوة والمثال في العيش المشترك بين اللبنانيّين.

وفي مدرسة لقّنتني العلم الصحيح وزرعت في نفسي القيم الإنسانية وفضيلة التسامح واحترام الأديان على اختلافها.

أما الجامعات في لبنان والخارج التي أتممت فيها تخصّصاتي فقد فتحت أمامي آفاق الثقافات والحضارات وجعلتني أقتنع بأن جميع الحضارات وعلى اختلافها روافد تصبّ في الحضارة الإنسانية الواحدة.

وهكذا عرفت الحياة منذ الوعي والإدراك على أنها التزام ورسالة، التزام بقضايا الإنسان والمجتمع، ورسالة في سبيل رفع شأن الوطن ونشر الخير والمحبّة والسلام فيه.

وجاء تخصّصي في دراسة الحقوق وممارستي لمهنة المحاماة وتعليمي لمواد الحقوق طيلة أربعين عاماً، ومن ثم ترؤسي للجنة حقوق الإنسان في نقابة المحامين في بيروت لمدّة عشر سنوات متتالية وفي ظروف صعبة ليعمّق إيماني بالالتزام والرسالة وليزيدني تمسّكاً بمبادئ الحرّية والعدالة والمساواة.

وأعود للجواب على السؤال الذي طرحته سابقاً، هل حقّقت الذات وأدّيت

الرسالة؟

بألم أقول أن رياح العمر لم تجر كلياً كما اشتهت سفينة الحياة.

فلقد عرفت كما عرف أبناء جيلي، حقبتين من الزمن، الأولى قصيرة مشرقة حقّقت فيها البعض من الذات، والأخرى طويلة ومظلمة هدمت الكثير من الآمال والطموحات وذهب العمر فيها بغالبيته هدراً.

ابتدأت الحقبة الأولى في مطلع شبابنا ومنذ دخولنا معترك الحياة العامة في بداية الستينيات من القرن الماضي حيث رافقنا نهضة لبنان العلمية والعمرانية والاجتماعية وساهمنا كما ساهم جيلنا فيها من خلال التعليم الجامعي والمشاركة في العمل العام، وبدا لبنان في تلك الحقبة بلداً للإشعاع الثقافي والعلمي والإنساني في المنطقة بأسرها. وشهدنا ولادة دولة المؤسّسات على اختلافها الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والمالية وسيادة القانون، وأصبح الإنماء سياسة الدولة الثابتة وازدادت فرص العمل وارتفع مستوى المعيشة وقلّت الفوارق بين الطبقات.

كما شاهدنا تحوّلات عديدة على الصعيد الإقليمي والدولي وتطلّعاً نحو الحرّية والاستقلال والعدالة الاجتماعية في العالم العربي والدولي.

إن هذه الحقبة المفعمة بالآمال والطموحات لم تدم طويلاً إذ اجتاحت لبنان صراعات المنطقة وتدخّلات الخارج، فأصبح البلد الصغير ساحة لصراعات الغير طيلة خمسة عشر عاماً وكان الإنسان في لبنان أداتها ووقودها في آن معاً، فتهدّم الحجر وقُتل البشر وهجر شباب لبنان فتمزّق الوطن وهُدمت أسس الدولة ونشأت دويلات الأمر الواقع فتبدّدت الآمال والطموحات وذهبت سنوات طويلة وعزيزة من العمر هدراً. وكان همّنا وهمّ جيلنا في هذه المرحلة التمسّك بشرعية الدولة والإبقاء على وحدة الوطن.

ومع أن الصراعات المسلّحة توقّفت على أرض لبنان إلاّ أن الاحتلال استمرّ والوصاية تكرّست بأبشع صورها وساد التسلّط والقهر والإذلال وتعرّض الإنسان في لبنان لأبشع أنواع الانتهاكات لحقوقه الإنسانية من سياسية واقتصادية واجتماعية. فحقّ الإنسان في المشاركة في إدارة الشأن العام أصبح صورياً والديمقراطيّة تزيّفت وباتت شكلية وبدون مضمون وتضاءل دور الطبقة الوسطى في لبنان وأصبحنا أمام طبقتين غنيّة وفقيرة وعطل دور هيئات المجتمع المدني، وتفشّى في المجتمع والدولة والفساد الكبير والجرائم المنظّمة،

وانتعشت العصبيات الطائفية والمذهبية إلى حدّها الأقصى وتحوّل المجتمع من مجتمع حرّ إلى ما يشبه المجتمع العبودي حيث يلهث الإنسان فيه نحو لقمة العيش ويحرّكه المال والإعلام بدلاً من القيم الوطنيّة والإنسانية.

ورغم كل ما تعرّض له الإنسان في لبنان من تسلّط وظلم وقهر وانتهاك للكرامة والحقوق فقد تمكن من أن يستعيد كرامته وقراره وسيادته، إلاّ أن وعد التغيير والإصلاح لم يتحقّق وبات إنقاذ الوطن متعثراً لغياب المشروع الوطني الموحّد ودخل الوطن في المأزق الكبير.

واليوم وأكثر من أي يوم مضى، يعتقد المؤمنون بحقوق الإنسان والناشطون في مجالاته أن مستقبل لبنان رهن بمستقبل الإنسان فيه وبعيداً عن كل تمييز في الجنس أو الثروة أو الطائفة أو المذهب. إذ يبقى الإنسان القيمة الأساسيّة في بناء الأوطان والدول.

إننا مع احترامنا لجميع الآراء، ما زلنا نتطلّع إلى إقامة دولة مدنية عصرية، رأينا بعض تباشيرها في أوائل الستينيات، دولة راعية تقوم على أساس المواطنية وليس على أساس العائلية، أو العشائرية أو العصبيات الطائفية، يرتبط الإنسان فيها بالدولة دون المرور بأيّ وسيط، تُرسى على نظام ديمقراطي حقيقي في ظلّ مساواة كاملة وتكافؤ في الفرص بين اللبنانيّين كافة مع سيادة للقانون واستقلال للقضاء.

ونريد مجتمعاً مدنياً منظّماً ومتلاحماً وراقياً يُبنى على العقل والعلم والأخلاق والقيم الوطنيّة والإنسانية يساوي بين الناس باعتبارهم مواطنين بشراً أحراراً ويستفيد من مقاصد الأديان الإنسانية السامية وقيمها العليا دون أن يجعل منها أدوات للصراع السياسي والتقاتل من أجل السلطة، ويحاسب السلطات على اختلافها وبكل أعمالها.

ولا آتي بجديد إذا قلت إن اللبنانيّين توّاقون فعلاً إلى التغيير والإصلاح وإلى مجتمع على هذا الغرار كما أن المجتمع اللبناني لا يشكّل حالة منفردة في العالم عصيّة على البحث العلمي أو التحليل الموضوعي اللذين في وسعهما مقاربة الإشكال الطائفي.

وبصراحة نقول إن كلفة الإبقاء على النظام الطائفي في لبنان بوضعه الحالي هي أغلى بكثير من كلفة الشروع في تغييره.

لقد كان أوّل ما فعله الغرب والدول المتقدّمة لإقامة الدولة الحديثة وبناء مداميك وحدتهم وقوتهم أن وضعوا جانباً الفروقات الإثنية والدينية والمذهبية.

لقد رسمت وثيقة الوفاق الوطني ومن بعدها الدستور طريق الخلاص من العصبيات الطائفية فجعلا من إلغاء الطائفية السياسية هدفاً وطنياً ورسما معاً الطريق للخروج من هذه الحالة وفق خطة مرحلية وبشكل تدرّجي ومدروس. فلنبدأ الطريق ونهيّء السبل لذلك ولتنشأ الهيئة الوطنيّة كما وعد بيان الحكومة الوزاري وليبدأ المسار المطلوب.

إن التطلّع لإقامة دولة عصرية مدنية ومجتمع مدني متلاحم يجب أن ترافقه تنمية مستدامة للإنسان على كل الصعد الثقافيّة والمعرفية والاقتصاد والاجتماع، وهذا لن يتمّ فعلياً إلاّ في مجتمع حرّ وديمقراطي يحترم حقوق الإنسان. وهذا غير متوافر حالياً في المجتمع المدني اللبناني الذي يشهد تراجعاً مقلقاً إذ أن هذا المجتمع تحوّل إلى مجتمعات طائفية متعدّدة مغلقة على نفسها بنشاطاتها ومؤسّساتها. لهذا يجب أن نعيد إلى المجتمع المدني وحدته وانفتاحه على بعضه البعض.

وأخيراً لا بدّ من التأكيد على أمرين.

الأوّل ضرورة المحافظة على شبكات الأمان الاجتماعي للإنسان في لبنان من مؤسّسات الضمان الاجتماعي، والإنعاش الاجتماعي، والإسكان، والصحّة بعد أن دخل الفقر إلى بيوت اللبنانيّين، ولا بدّ من دور للقطاع العام إلى جانب تعزيز القطاع الخاص والحفاظ على الطبقة الوسطى ومنع تحوّل الإنسان في لبنان إلى سلعة كبقية السلع في ظلّ الاقتصاد العالمي الجديد والعولمة.

والثاني لا بدّ للإنسان في لبنان انطلاقاً من الترابط الإنساني الذي يشدّ العالم اليوم بعضه إلى البعض الآخر من أن يتحسّس بقضايا الإنسان في كل مكان ولا سيّما في المنطقة العربيّة ويجابه الاستبداد حيث وُجد. وأن لا ينسى أن لبنان من صانعي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان منذ ما يزيد على خمسين عاماً. ولعلّ أكبر تحدّ للإنسانية وللمجتمع الدولي في هذا القرن هو كيفية الحفاظ على حقّ الإنسان الفلسطيني في أرضه وتأمين عودته. وهذا الحقّ يخصّ الإنسانية جمعاء وليس الشعب الفلسطيني فقط أو العربي فقط.

وختاماً فإننا على ثقة بأن الإنسان في لبنان ولا سيّما قوى المجتمع المدني والأجيال الطالعة ستجابه التحدّي بلا يأس وتمضي قدماً نحو صنع المستقبل وبناء الوطن المرتجى مهما طال الوقت.